



الإدارة البيئية من منظور الجغرافية السياسية

أ. د فراس عبد الجبار الربيعي
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

منال عبدالله فرحان بشير
المديرية العامة لتربية ديالى

Abstract

The concern in environmental administration is no longer something that the state can ignore, as the environment has a direct relationship with all the activities that the state can carry out. So the view and behavior of countries towards the environment change, so it then clarifies the increase in environmental awareness towards it, which led to the development of environmental administration, especially in the mechanism of rationalization in the consumption of natural and non-natural resources through planning, implementation, monitoring, supervision, and improvement of environmental administration and knowing how to manage it and the extent of the impact of environmental administration on environmental performance in the country, where the administration plays a prominent role in preserving the environment, which represents the administrative control authority over all activities in the state

Email:

Fairas.gehum@uodiyala.edu.iq
152.ge.hum@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 12-2023

Keywords: الإدارة البيئية ،اللجوء البيئي ،الامن البيئي

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المخلص

ان الاهتمام بالإدارة البيئية لم يعد امرا يمكن للدولة ان تتجاهله حيث ان للبيئة لها علاقة مباشرة بكافة الانشطة التي يمكن ان تقوم بها الدولة لذلك تغير نظرة وسلوك الدول اتجاه البيئة لذلك توضح بعد ذلك زيادة الوعي البيئي اتجاهها مما ادى الى تطور الإدارة البيئية خاصة في آلية ترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية وغير الطبيعية من خلال التخطيط والتنفيذ والمراقبة والاشراف وتحسين الادارة البيئية ومعرفة كيفية ادارتها ومدى تأثير الادارة البيئية على الاداء البيئي في الدولة حيث ان الادارة تلعب دوراً بارزاً في المحافظة على البيئة والتي تمثل السلطة الضبط الاداري على كافة الانشطة في الدولة .

المقدمة

ان الإدارة اصبحت احدى متطلبات قيام الدولة المعاصرة للاستثمار الموارد وضمان استدامتها هو مطلب عالمي ومسؤولية الجميع وتحافظ عليه جميع الاطراف دون استثناء وتقليل الانتهاكات غير المسؤولة وغير المقصودة التي تحدث لذلك فالإدارة هنا مثل الجهاز العصبي للدولة ، تنظم وتتحكم في ركائزها الاساسية و لا يمكن ان تقوم دولة قوية وذات حكم رشيد دون ادارة متكاملة وتكون ادارة ناجحة وموضوعية ، سواء في اطارها العام او في القوانين والتشريعات التي يمكن ان تنظم تسيير شؤون الدولة وان الادارة الجيدة يجب ان تحتوي على تدابير مناسبة لتقليل الضرر الذي يمكن ان يلحق بالبيئة خاصة بعد ان تحقق التقدم الكبير في العقد الماضي في تطوير التشريعات والقوانين البيئية لدول العالم فإن النمو الاقتصادي من جهة وتزايد السكان من جهة اخرى قد أثر سلباً على قاعدة الموارد الطبيعية والبيئة ، ويعزى هذا الى حداً كبير الى ضعف الادارة البيئية وانعدام التخطيط والتنفيذ حيث ان هناك العديد من البرامج التي يجب على السلطات الحكومية متابعتها وبالتعاون مع الهيئات والمنظمات البحثية مع وزارة البيئة من خلال توفير المعلومات لإدارة البيئية وصنع القرار وتعزيز التعاون البيئي بين الوزارات كافة و تطبيق القانون البيئي الوطني والدولي وتعزيز التنفيذ الوطني و الاقليمي وسد الفجوات بين المجموعات الرئيسية والحكومية في عملية صنع السياسات لإدارة بيئية ناجحة وبذلك تمثل الادارة البيئية موضوع مهماً لكثير من الدول .

اولاً/مشكلة البحث

- 1- ما دوافع تطبيق الادارة البيئية كتوجيه اداري وبيئي حديث ؟
- 2- ما مدى مساهمة تطبيق الادارة البيئية في قوة الدولة ؟

ثانياً/فرضية البحث

- 1- ينبغي على الدولة ان تبذل قصارى جهدها وتستخدم الاساليب لضمان التطبيق الناجح لنظام الادارة البيئية
- 2- تطبيق نظم الادارة البيئية لكي تمكن في تعزيز قوة الدولة

ثالثاً/ هدف البحث

يهدف البحث الى ابراز اهمية تطبيق انظمة الادارة البيئية في الدولة لما له من تأثير ايجابي على الاداء البيئي حيث اصبح الاداء البيئي هو مؤشر مهم لتقييم اداء المؤسسات في الدولة مع زيادة الوعي البيئي والاجتماعي لحماية البيئة من التدهور مع توضيح دور الدولة في تطبيق نظم الادارة البيئية في كافة مؤسساتها ودعمها

رابعاً/ منهجية البحث

- 1- تم اعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي لمعرفة التطور التاريخي لنظم الادارة البيئية
- 2- اعتماد المنهج الوظيفي لمعرفة وظائف الدولة

المبحث الاول : مفهوم الإدارة

الإدارة لغةً ، حيث تأتي من فعل يدير، أدر، إدارة فهو مدير أي تولى مسؤوليتها يأمر فيها ويوجه والمفعول مدار وتعني مركز الرياسة والتصرف والمساهمين المسؤولين عن ادارة عمل معين . اما تعريفها الاصطلاحي تعني علم تدبير الاعمال وعلم فن وتوجيهها وكيفية السيطرة عليها واستخدام الحكمة في اتخاذ القرارات الصائبة بشأنها⁽¹⁾

و تنوعت مفاهيم الإدارة تبعاً لاختلاف خلفيات الباحثين العلمية والفكرية رؤية الاقتصادي تختلف عن رؤية الجغرافي والباحث ذو رؤية الماركسية يختلف عن الباحث ذو رؤية الرأسمالية وبهذا فقد ورد عدة تعاريف للإدارة فقد عرفها احد الباحثين بأنها : النشاط الذي يوجه نحو التعاون الدائم و ذات التنسيق الفعال بين الجهود المبذولة و المختلفة العاملة من أجل ان تتحقق اهداف معينة بدرجة عالية من الدقة و الكفاءة.⁽²⁾

وعرفها اخر بأنها عملية تجميع الموارد وكيفية تنظيمها والسيطرة عليها ومن ثم توجيهها لتحقيق اهداف معينة بأحسن كفاءة وفاعلية ممكنة وتكون الادارة عملية سلسلة وسهلة من الانشطة المترابطة مع بعضها البعض⁽³⁾ وفي تعريف اخر ويكون شامل للإدارة وهي بأنها عملية تحقيق اهداف محددة و ذلك من خلال القيام بوظائف متعددة منها التوجيه و التنظيم والتخطيط و الرقابة لعناصر العملية الانتاجية⁽⁴⁾ وقد عرفها اخر بأنها عملية تنظيم وتخطيط وصنع قرار وقيادة و رقابة الانشطة وكيفية استخدام الكل للموارد الطبيعية منها والبشرية للدولة وذلك لغرض انجاز اهداف و بكفاءة وفعالية عالية. و ان الإدارة هي وظيفة يمكن ان يتم بموجبها رسم السياسات التنسيق في الدولة بين كافة الانشطة المختلفة للدولة والاعمال التنفيذية. وان الإدارة تعني ايضاً فن انجاز كافة الاعمال بطريقة فعالة و كفاءة وذلك من خلال عمليات تخطيط و التوجيه والتنسيق و التنظيم و القيادة والرقابة كافة الانشطة و الاستخدام الاحسن لكافة موارد الدولة لإنجاز اعمال محددة او تحقيق اهداف مرغوب بها.⁽⁵⁾

وان اهمية الإدارة في العالم المعاصر تكمن في :-

1-استغلال الامكانيات الطبيعية والبشرية و يمكن استخدامها و تسخيرها لخدمة الافراد و المجموعات الانسانية و يكون ذلك عن طريق ابتكار اساليب انسانية حديثة وتطويرها و استمرار تطوير الاقتصاد الوطني و تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين كافة وهذا يؤكد على ان الإدارة من خلال اساليبها و وسائلها

2-تسعى الى زيادة المستوى المعاشي للأفراد و تحسينه و يحقق ذلك من خلال التقدم الاجتماعي من خلال مساهمتها في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته ورفع كفاءة العاملين. و خلال التخطيط و التنظيم و متابعة عمليات اكتشاف الموارد الطبيعية ورفع مستوى تدريب وتأهيل العاملين في الاقسام الادارية.⁽⁶⁾ وان اهمية الإدارة على البيئة وذلك من خلال تنظيم العلاقة مع البيئة من اجل تحقيق افضل استفادة من الموارد البيئة و تعزيز الحماية البيئة

3-التجنب الوقوع في الضرر البيئي وايضاً ملاحظة التغيرات التي تطرأ على البيئة وتطوير استراتيجيات ردم الفجوة⁽⁷⁾

ان الفلسفة الحديثة لإدارة الدولة فركزتها الاولى هي الانسان وذلك باعتباره المورد الرئيسي والاهم من كل الموارد المعنوية و المادية لأنه هو الذي يتصرف في موارد الطبيعية ابتكاراً وتصنيعاً وبعد ذلك تحويلاً او استثمار واستغلال وكل ذلك بما خلق الله من موارد طبيعية. ومن هنا ارتسمت ملامح لإدارة الموارد البشرية في العصر الحالي و ذلك لأهميتها في انجاز ودعم السياسات و استراتيجيات الدولة (1)

ان العصر الحالي هو عصر الادارة الناجحة لذلك تحاول الدول اليوم وبشكل دائم التي تسيطر على الموارد الموجودة لديها والممتلكة من قبل الجماعات و الافراد داخل الدولة بحيث تصبح تمتلك من قبل الجميع ويمكن للرجوع اليها (2)

وان لعلم الإدارة الحديثة فروع جديدة منها ادارة الجودة الشاملة وادارة البيئة وادارة التغيير وادارة الازمات و الادارة الاستراتيجية (3) وتعد الادارة البيئية فرع جديد من فروع علم الإدارة التي تعمل على على توظيف ادارات الإدارة العامة للحفاظ على الانظمة البيئية في الدول المنتجة والسليمة في وقت واحد لذلك تعد الإدارة البيئية مجالاً جديداً من مجالات علم الإدارة الحديثة (4) وان ممارسة الإدارة البيئية في أي دولة تكون مرتبطة بالخطة الاستراتيجية وتكوين تخصيص الموارد والمسؤوليات التي تتعلق بالعمليات والمنتجات والخدمات والمشاريع التي تتعلق بالبيئة (5)

المبحث الثاني : مفهوم الادارة البيئية

تشير الوثائق التاريخية الى ان الاهتمام بإدارة البيئة بدأ منذ زمن الملك حمورابي حيث ورد بإحدى المخطوطات امراً يقضي بتحديد نوعية الاشجار وكميتها في المدن وقد ازدادت المتطلبات بحماية البيئة بعد قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وشهد عام 1925 اول محاولة جادة في بريطانيا لإنشاء مؤسسة خاصة لحماية البيئة ظهرت في ستينات القرن الماضي تشريعات وقوانين لحماية البيئة (6) والتي يقصد بها الانظمة والتعليمات وتوجيهات ومعايير اخرى التي يمكن ان تنظم علاقة الافراد بالبيئة كي يمكن ان تؤمن استخدام الموارد الطبيعية ومحافظة على الموارد الاولية للأجيال المستقبل والتي تعرف بذلك التنمية المستدامة (7)

واعتبر مؤتمر استكهولم عام 1972 الدستور الحقيقي لإدارة البيئة كونه اكد على اهمية ادارة البيئة والربط بي المؤسسات وادارة البيئة (8) وفي سنة 1990 تم تنظيم المؤتمر العالمي الصناعي الثاني عن الإدارة البيئية وفي سنة 1992 تم انعقاد مؤتمر قمة الارض والتي تم على اثر انعقاده من انشاء مجلس اعمال التنمية المستدامة ونشرت تقريراً عن دمج التغيير وتم اتصال بالمنظمة العالمية للمقاييس والمواصفات ISO لتضع المواصفات التي تكون خاصة بالإدارة البيئية وانظمتها (9)

وتعرفها المنظمة العالمية للتقييس ISO هي جزء من نظام الإدارة التي تستخدم لتطوير وتنفيذ سياساتها البيئية وتتمين تأثيرها على البيئة حيث ان الإدارة البيئية تقوم بمساعدة الدول على تلبية احتياجات

القانونية خاصة بما يتعلق بالجانب البيئي والتي تساعد في توضيح الأنشطة البيئية التي تقوم بتحقيق الاهداف (1)

ويعرف المعيار الفرنسي الإدارة البيئية التي تحدد السياسة البيئية والاهداف والمسؤوليات ويتم من خلال تخطيط الاهداف البيئية وقياس النتائج والتحكم في لآثار البيئية (2) ويمكن تعريف الإدارة البيئية فقد عرفها احد الباحثين بأنها تعني إنشاء إجراءات وطرق رقابة محلية أو اقليمية او عالمية لحماية البيئة بالإضافة الى استخدام الرشيد للموارد الطبيعية الموجودة و الاستخدام الدائم لهذه الموارد.

و قد شهدت في بداية الستينات زيادة ملموسة في الوعي البيئي في كل من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان بشكل عام و أوروبا بشكل خاص في المنظمات الخدمية و الانتاجية وذلك لإرساء قواعد ثابتة الاصول وتثبيت متطلبات الحماية البيئية حيث قامت الدول اعلاه بإصدار تشريعات وقوانين الزامية لاعتمادها بصيغ موحدة ومنسقة وايضاً احكام السيطرة على تطبيقاتها اعتمدت حكومات الدول مبدأ مراقبة التطبيق ومتابعته ومسائلة المعتمدين على اغفالها بالإضافة الى ذلك شهدت فترة الستينات كجزء اضافي وساند للحماية البيئة واصدار القوانين السلامة بيئة عمل وتكون خالية من التلوث اما فترة السبعينات فقد شهدت بالانتقال من فترة تطبيق متطلبات الحماية والمحافظة على البيئة طبقاً لضوابط القوانين و التشريعات وتحقيق المطابقة مع مواصفاتها واحكامها الى فترة وضع سياسات واهداف بيئية داخل الدول(3)

اما في فترة الثمانينات فقد شهدت هذه الفترة بما يأتي

- اعتماد التدابير و الاجراءات التي تساعد على تقليل مصادر التلوث.
- اتخاذ الدول عمليات الرقابة على التلوث في تنفيذ اعمال التكنولوجيا التي تكون معدة للأغراض التصنيع.
- اتخاذ مبدأ الوقاية من التلوث بشكل كبير و واسع قبل مرحلة الانتاج وفي اثناء تنفيذ وبعد الانتهاء.
- القيام بعدة معالجات لمشاكل الظواهر البيئية حال ظهورها بصيغ وقائية التي تمنع احتمالات تكرر حدوثها.

اما فترة التسعينات فقد شهدت هذه الفترة بفقرات نوعية في مجال حماية وادارة البيئة ومنها .:

- 1-ظهرت مواصفات قياسية عالمية لأنظمة الإدارة البيئية و وجوب الدول من اعتمادها
 - 2- اتخاذ معايير وقياسات موحدة لقياس الظواهر البيئية
 - 3- التركيز الزائد على تقليل من التلوث من مصادره(4)
- وبعد التطور التاريخي للإدارة البيئية فقد بدأت الدول في جميع انحاء العالم في التركيز على الادارة البيئية كوسيلة مناسبة لتصحيح اوضاع القطاعات المختلفة التي تؤدي ضرر بالبيئة في الدولة منها قطاع الصناعة مما دفع الحكومات الى تطوير معايير تشريعية الادارة البيئية حيث تغير في استخدام هذه المعايير بعد ان كان تطوعي الا ان اصبح الزامي وشرطاً مهماً في كيفية التعامل بها وصولاً الى تنفيذ نظام الادارة البيئية (5)
- وان للإدارة البيئية مهام رئيسية ولكي تستطيع الدول من التطبيق النشط و الفعال لإدارة البيئية يجب عليها ان

تقوم بمهام وعمل يتلخص بما يأتي .:

- 1-التمكن من جعل الإدارة متكيفة مع التغيرات المختلفة
- 2 - وضع خطط وبرامج لتنفيذ السياسة وبلوغ الاهداف والاعراض، وتحديد متطلبات تشريعية
- 3- تيسير التحكم والتخطيط و الاجراءات والرقابة التصحيحية والمراجعة لتأكيد توافق السياسي مع انظمة الإدارة البيئية و وضع سياسة بيئية متناسقة
- 4- تحديد الاولويات ووضع الاهداف والاعراض البيئية
- 5 - توضيح جهات البيئة الصادرة عن ماضي الدولة والانشطة الحاضرة المخططات للخدمات والمنتجات لتحديد التأثير البيئية البارزة⁽¹⁾
- 6- مراجعة اوضاع البيئة في الوقت الراهن من خلال الاشراف على تنفيذ الاجراءات الصحيحة الحديثة لمعالجة وتقليل من مصادر التلوث وتحقق من واجب الالتزام باللوائح والقوانين البيئية.
- ان الادارة البيئية هي نهج حديث يعمل على الادارة السليمة للموارد الطبيعية ويحد من استنزافها ويستثمر امكانياتها بشكل صحيح بما يصب في قوة الدولة الاقتصادية وبالتالي فانه يخلق بيئة سليمة للدولة ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض الانبعاثات الناتجة عن ملوثات الهواء والمياه حيث تتمتع الادارة البيئية بعدد من الاهداف وهي:- 1- ترشيد استخدام الخامات وتقليل المخلفات الصلبة
- 2- الحد من استخدام المواد الخطرة والمخلفات الناتجة عنها
- 3- تعزيز مفاهيم منع التلوث وتقنيات الإنتاج الأنظف كطرق عمل للعمال والمديرين وأي شخص اخر يكون له ارتباط بالدولة⁽²⁾
- 4- خفض تكاليف الإنتاج وذلك من خلال استخدام الامثل للموارد الطبيعية واعادة التدوير للنفايات التي يخلفها الإنتاج
- 5- تبني ورسم الممارسات التنموية في الدولة وذلك من خلال تكوين فرق عمل للتشخيص والرصد للمشاكل البيئية ووضع حلول المناسبة لها⁽³⁾
- اضافة الى الاهداف التي تتمتع بها الادارة البيئية فأنها تتمتع ايضاً بأهمية كبيرة حيث تكمن اهميتها في ضرورة ظهورها في الهيكل التنظيمي للدول وتكمن اهمية الإدارة البيئية بما يلي .:
- 1- تكون مراقبة مصادر التلوث والحفاظ على نوعية البيئة من واجبات سلطة واحدة ومعينة حيث تكون هي الكيان المؤسسي المكلف بالقضايا البيئية والذي تكون على ذلك كل التعاملات السلطة التنفيذية فبذلك تحدد المسؤوليات والواجبات في حالة الازمة
- 2- المقدرة على تنفيذ الدراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق الارباح
- 3- التمكن اشراك الكفاءات المتخصصة في انجاز برامج خاصة بالإنتاج الأنظف
- 4- وضع عدة من دلالات و الارشادات التي تخص النظافة العامة وحماية ومحافظة على البيئة الداخلية⁽⁴⁾

المبحث الثالث: علاقة الإدارة بالجغرافية السياسية

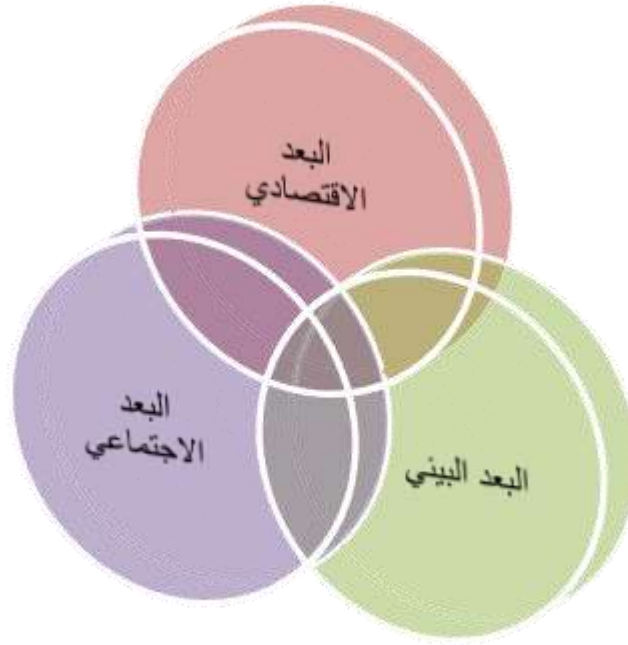
ان الجغرافية السياسية تعتمد في دراستها على المقومات الطبيعية و المقومات البشرية للدولة وهذه المقومات تحتاج الى إدارة جيدة وناجحة للنهوض والارتقاء بها فكم من دولة تمتلك مقومات

طبيعية وبشرية جيدة لكنها لا تمتلك ادارة جيدة لاستثمار هذه المقومات وبعكسها فأن هناك دول تمكنت ان ترتقي بالدولة رغم امكانياتها البسيطة . حيث ان هناك عدد كبير من الدول تمتلك موارد كثيرة لكنها لا تستغل بصورة رشيدة حيث تكون ادارتها لهذه الموارد غير مجدية لها فأصبحت لا توجد لها فائدة مثل الدول الافريقية حيث انها تمتلك امكانيات عالية وموارد طبيعية وبشرية لكنها بقيت ضعيفة ومواردها لا تستغل استغلالاً صحيحاً وعقلانياً وعندما لا تستخدم هذه الموارد تمثل قوة كامنة ويمكن استغلالها مستقبلاً اذا توفر شروط محددة وان هذه العناصر الثلاث الأنفة الذكر تمثل في مجموعها القدرات المحلية للبلد لذلك تعتبر قوة ذاتية نابعة من داخل البلد من خلال استغلال الموارد بصورة عقلانية ومنظمة فهي تمثل شكل من اشكال القوة (1)

وبهذا يبرز مفهوم الحكم الرشيد في ادارة موارد الدولة وادارة البيئة والذي يشير الى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية وادارة شؤون الدولة على جميع المستويات.(2)

حيث ان التخطيط العقلاني لإدارة البيئة وكيفية استغلال موارد البيئة الطبيعية للدولة وقدرتها والتي تكون مصدر القوة الدولة والتي يمكن ان تحقق الرخاء الاقتصادي والتطور السياسي والاجتماعي وقد تعتمد باستغلال موارد البيئة الطبيعية على قدرات النظم السياسية في الدولة الى كيفية الاستفادة من مواردها الموجودة التي تشكل امكانيات قوة الشاملة الدولة اذ يتضح تأثيرها في الدولة في التطور الاقتصادي مثل الدول النفطية وتتمتع ايضاً بالاستقرار السياسي لذلك تعتمد قوة الدولة واستقرارها السياسي على كيفية التخطيط الرشيد لمواردها الطبيعية وعلى كيفية ادارتها للبيئة بصورة جيدة وكيفية توفيرها للموارد الأولية الخام والذي يعني ايضاً ممارسة السلطة السياسية بإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات والانظمة ومنها ما يتعلق بكيفية استخدام الموارد المتاحة للدولة والثروات البيئية وعدم استنزاف الثروات البيئية الذي يدفع بالدولة ان تواجه التحديات التي تتعلق بسوء استخدام موارد والثروات البيئية واستنزافها والذي بدوره دفع الدولة بتبني سياسات الادارة البيئية والاستخدام العقلاني للموارد المتاحة للدولة فأن الادارة الجيدة للدولة في ادارة البيئة والموارد الطبيعية هو تحقيق التنمية المستدامة الذي يمكن ان يتطلب الاستغلال الجيد للموارد البيئية للدولة ويؤدي بذلك الى تنشيط عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وايضاً حماية مصادر الطاقة والاستغلال الامثل والرشيد لها (3) وان المحافظة على موارد البيئة لا يمكن ان تأتي بسهولة بدون سلطة رشيدة وجهود متواصلة حيث ان الحماية والحفاظ وادارة الموارد البيئة بصورة جيدة يساوي في الاهمية مكافحة التلوث . وان الاستخدام الرشيد والعقلاني لموارد البيئة خاصة الموارد القابلة للنضوب والتوقف عن هدرها وترشيد الاستهلاك موارد البيئة المتجددة والذي يؤدي بدوره رفاهية في الاقتصاد للدولة وتلبية حاجات المجتمع وان الادارة البيئية الجيدة من قبل الدولة تؤدي الى تحقيق التوازن بين الانظمة الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) والذي اطلق عليه التنمية المستدامة كما موضح في الشكل(3)

شكل رقم (3) التوازن بين الانظمة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)



المصدر : - سامي حميد عباس الجميلي ، الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الثاني ، 2008 ، ص5

لذلك فإن عدم التوازن بين الابعاد البيئية الثلاثة يؤدي الى وجود اخفاق في ادارة الدولة للبيئة وحمايتها لذلك فإن عدم وجود ادارة رشيدة من قبل الدولة للبيئة يؤدي بذلك تدهور كبير في قطاعات ومفاصل الدولة (1) حيث ان قدرة الادارية للدولة لتنظيم الموارد حيث تقدم أي دولة يتحدد من خلال قدرتها على ادارة مواردها ، كما ونوعاً وهي ركيزة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث تحتل الدول المتقدمة مكانة مهمة، وبارزة بينما تتميز الدول الاقل نمواً بعدم الوجود او بالتراجع في استغلال وتطوير الموارد البشرية من ناحية وعدم استغلال الموارد الطبيعية من ناحية اخرى حيث ان تطوير و تنمية الموارد البيئة يكون من مسؤولية ادارة الدولة (2)

وان البيئة والادارة البيئية تبقى دائماً محط اهتمام كبير للجغرافية السياسية سواء كان ذلك في التنظير على مقياس البلد وذلك من اجل الصراع الدائم من أجل الموارد والإنتاج وندرة فأن الجغرافية السياسية تأخذ في عين الاعتبار وبشكل دائم على الفواعل غير البشرية في العملية السياسية مثل (الغابات، الانهار، المناخ،) حيث لا يمكن اعتبار قضية اقتصادية او طبيعية فقط بل انها اصبحت ذات بعد سياسي وأمني (3)

وقد يترتب على سوء ادارة البيئة تدهورها بشكل عام الى عدة نقاط مهمة :-

1- ازدياد حالات اللجوء البيئي التي تؤدي الى افراغ مناطق متضررة والضغط على مناطق اخرى من ناحية ومن ناحية اخرى فإن تدهور البيئة يؤدي الى مساحة الاراضي المتصحرة و قلة الانتاج الزراعي

التي تؤدي بدورها الى الاضرار بالدخل القومي وزيادة البطالة التي تكون نتيجتها زيادة الجريمة والمشاكل الاجتماعية والاضرار باستقرار الدولة بشكل عام⁽¹⁾

وان سوء استغلال الموارد سواء كانت الطبيعية او البشرية وايضا سوء ادارة البيئة من قبل الحكومات ظهر على الساحة مصطلح حديث الا وهو اللجوء البيئي وقد ظهر مصطلح اللجوء البيئي لأول مرة في السبعينات من قبل علماء البيئة عام 1974 مع التركيز على تعزيز بين الاثنين الهجرة الداخلية والدولية والبيئة.

ويقصد باللاجئ البيئي كل شخص لم يستطيع على العيش في مأمن في مكان سكناه وذلك بسبب تدهور البيئة والظواهر الطبيعية مثل انجراف التربة و الجفاف والتصحر و ازالة الغابات ومشاكل بيئية مختلفة اخرى و تتوافق هذه المسببات مع الضغوط السكانية منها الفقر⁽²⁾

وقد عرفته برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) ان اللاجئين البيئيين هم: الاشخاص الذين ارغموا على مغادرة المكان الذي يعيشون فيه مؤقتاً او بصورة دائمية وذلك بسبب الكوارث البيئية التي حدثت في بلدانهم والتي يمكن ان يتعرضوا للخطر في اماكن تواجدهم ولظهور اللجوء البيئي والذي يتمثل بوجود عدة كوارث بيئية تكون اما طبيعية او بعمل من الانسان والتي الحق ضرر بالبيئة من تلوث او تجريف للتربة او الجفاف والتصحر نتيجة سوء الادارة مما اضطرهم الى مغادرة مناطقهم⁽³⁾

ان من اسباب اللجوء البيئي في اغلب البلدان هو نتيجة تدهور البيئة وذلك بسبب الجفاف وقلة تساقط الامطار او زيادة النفايات الصلبة وقلة الوعي البيئي وايضاً تدهور الموارد المائية وادارتها وتلوث وتغير المناخ الذي ادى الى تدهور البيئة بصورة عامة ولكن هناك اسباب رئيسية تكمن وراء تدهور البيئة والتي تؤدي الى موجات نزوح للسكان وهو سوء الإدارة البيئية وعد امتثال للقوانين والتشريعات البيئية والمؤسسات البيئية الضعيفة والانفاق الحكومي غير الكافي للبيئة والسبب الرئيسي ايضاً هو ضعف وقلة الوعي البيئي⁽⁴⁾

ولآثار سوء ادارة الموارد الطبيعية بصورة جيدة ورشيده وخاصة في دول العالم الثالث حيث ان موارد سطح الارض التي تكون في الاساس متجددة حيث تناقص بمعدلات كبيرة وتهدد اسس اقتصاديات هذه الدول وخاصة الدول التي تكون فقيرة والتي تكون اعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية وخاصة التي تكون ذات معدلات مرتفعة من السكان وتكون هذه الدول اكثر الدول التي تتعرض للتدهور البيئي ويرجع ذلك الى سبب هو عدم وجود كوادر متدربة ووجود راس مال الذي يحدان من قدرة هذه الدول من ادارة مواردها بصورة جيدة⁽⁵⁾ وأن الجغرافية السياسية تعني تفاعل الإنسان مع بيئته والذي استحدث إطار قوته السياسي فأن البيئة تعتبر المركز الأول للجغرافيا السياسية وهو المكان الذي تتواجد فيه المجتمعات و لا يمكنها العيش بدونه حيث ان العلاقة بينها مهمة جداً حيث انها تؤكد على تفسير العلاقة تتكون من التغيرات التي تجري على البلد ضمن وحدة المكان في العلاقات الخارجية ولان الجغرافية السياسية التي تعد علماء يستند على عدة ركائز اساسية منها الطبيعية للبلد وبشرية ضمن اطار الوقت⁽⁶⁾

تؤكد الإدارة البيئية على مفهوم الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها لضمان الحفاظ عليها و تنميتها أثناء التعامل معها. بينما تتعامل الإدارة البيئية باستخدام هذه الموارد كرأس مال طبيعي حول الثروة ينظر

الناتج المحلي الإجمالي الى جانب واحد فقط من الأداء الاقتصادي فهناك مثلاً بلد ما يقوم بالتنقيب عن الثروة المعدنية فقد يتم استنفادها ثرواته بسبب سوء ادارته للموارد الطبيعية⁽¹⁾ ان أي نشاط في الدولة سواء كان اقتصادي او سياسي وعسكري او اجتماعي يعتمد على البيئة ومكوناتها كمدخلات في الانتاج والاستهلاك لان الموارد الطبيعية تعد كمدخلات رئيسية وايضاً عمل ونشاط أي انسان ورأس المال البشري لذلك فإن أي تدهور للبيئة بسبب سوء ادارة هذه الموارد سواء كانت الطبيعية او البشرية سوف يلحق ضرر بالبيئة وبالتالي يؤدي الى سوء الانتاجية والتي بدورها يؤدي الى مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وعسكرية اضافة الى تأثيرها على صحة الانسان والموارد الطبيعية لذلك ان أي ضرر وتخريب يصيب البيئة نتيجة سوء استخدام الموارد وما يلوث البيئة له تأثير سلبي على الموارد نوعاً وكماً وهذا يؤدي الى التبعية على مستوى الانشطة الاقتصادية⁽²⁾

وقد تكمن امكانية قوة الدولة على كيفية استخدام وإدارة مواردها الموجودة سواء كانت المادية وغير المادية والتي يمكن تحويلها الى عناصر اكثر نفعاً وكيفية تأثيرها على سياسات الدولية وتكمن قوة الدولة على ثلاث عناصر .:

- 1- البيئة الطبيعية وهي البيئة التي تشمل الموارد الطبيعية للدولة وتكون لهذه الموارد منفعة كبيرة و مباشرة تجلبها للدولة مثل الخامات وغير المباشرة مثل المناخ والتربة.
 - 2- البيئة البشرية وتشمل هذه الموارد نوعين يتمثل الاول في السكان كعنصر من عناصر الانتاج اما الثاني يكمن في المستوى الحضاري والثقافي لدى السكان.
 - 3- التنظيم حيث يكون التنظيم من العناصر المهمة في استخدام واستغلال الموارد حيث لا تقاس الموارد في وجودها لدى الدولة انما كيفية استخدام هذه الموارد .
- ان ادارة البيئة في الدولة تضمن ايضاً سلامة الامن البيئي الذي هي جزء من منظومة الامن الوطني المعاصر

ان مصطلح الامن البيئي ظهر بعد الحرب الباردة والذي عززته التدابير العالمية خاصة بعد استحداث آليات واستراتيجيات دولية مقاومة للتدهور البيئي⁽³⁾ وتم تأكيد عليه في عهد التسعينات من قبل دول الشمال المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الامريكية⁽⁴⁾ و يجمع مصطلح الامن البيئي و البيئة وذلك لأنه يشير الصعوبات والمشاكل الامنية الحاصلة عن المجتمعات الانسانية والتأثير السلبي على البيئة هذا من جانب ومن جانب اخر فهو يشير الى الكوارث والازمات التي يمكن ان تسببها البيئة وكيفية تأثيرها السلبي على الدول والمجتمعات البشري ويبين من هنا التأثير العلاقة المتبادلة بين المجتمعات والبيئة⁽⁵⁾

يمثل قدرة الدولة على الحفاظ وحماية البيئة والانسان واتباع سياسة الحماية من التلوث بكافة انواعه ومعالجة الجفاف والتصحر وان هذا المصطلح اخذ حيز كبير من الاهمية الدولية وذلك لزيادة مخاطر البيئة وخاصة بعد ان قامت تهدد الحياة على سطح الارض لذلك اخذت البيئة مكاناً مهماً في الدولة وامنها وذلك من خلال الامن البيئي. حيث تؤثر البيئة على امن الدولة من خلال القضايا البيئية مثل التصحر والجفاف والذي يؤدي بدوره على انعدام الامن الغذائي وزيادة الاوبئة والامراض وذلك بصراع على موارد البيئة حيث يؤثر مباشرة في قدرة الدولة وحكومتها على اشباع حاجات شعبها وذلك لان الدولة هي العنصر المهم من عناصر امن الدولة والامن البشري وان الاجهاد البيئي ايضاً له دور

كبير في زيادة الصراعات في المستقبل لان رفاهية الاقصادية لنمو نصف سكان العالم مرتبط بصورة مباشرة بالأرض لذلك يكون هناك منافسة كبيرة وللسيطرة على الموارد الموجودة على سطح الأرض⁽¹⁾ فضلاً عن الامن الانساني الذي يحدد بثلاثة محددات منها الصحة والبيئة والمياه والذي سوف نخص بالذكر هو المحدد الثاني هو الامور البيئية والذي يهتم هذا المحدد بالتهديدات البيئية مثل الاحتباس الحراري او التلوث او مشكلة المياه الذي اصبح اليوم من الامور المهمة يمكن ان ينظر اليها حيث انها تجسد اخطار امنية يمكن ان تواجه الدول والمجتمعات حيث ان التدهور البيئي الذي حصل في كثير من الدول مثل التصحر او زيادة التلوث ادى الى نقص في المساحات الخضراء وتدهور والتغيير في احوال المناخ ادى الى انخفاض في المساحات المزروعة و اتلافها و كذلك مشكلة الجفاف قد تؤدي الى تراجع الانتاج الزراعي مما يسبب ال هجرة السكان من مناطقهم الى مناطق اخرى بحثاً عن شروط البقاء فيها لذلك اصبح مسألة الامن البيئي تقلق العديد من الدول لان كيفية التصدي لمشكلات البيئة وكيفية تحقيق التوازن في النظام البيئي الذي قد يتجاوز حدود وامكانات التحرك الفردي لمواجهة اخطار البيئة التي قد لا تقل خطراً من اخطار الحروب والنزاعات الدولية⁽²⁾

وان مفهوم الامن البيئي يتعلق بحماية المحيط ،التي تعتمد عليها جميع الانشطة البشرية ويعتبر قطاع البيئة اهم القطاعات الامن بمفهومه الواسع حيث يؤثر تدهور النظام البيئي على العلاقة الامنية وغالباً ما تؤدي الندرة المتزايدة الى حالات الصراع بين الدول وخاصة التي فيما بينها العديد من المشاكل البيئية مثل تلوث الهواء او الماء وانقراض بعض الانواع من الحيوانات البرية ويؤدي كل هذا التدهور البيئي الى زيادة نسبة المجاعة وتدهور الوضع الصحي وهذا ما يوضح العلاقة التي تجمع البيئة بالامن الانساني⁽³⁾ ويجب ان تكون من اهتمامات الدولة الاساسية هو الاهتمام بالامن البيئي وذلك لأنه يتضمن قدرة الدولة على المحافظة على البيئة والانسان خاصة من تداعيات التغييرات المناخ الدولية وكيفية اتباع سياسات الحماية من التلوث البحري والجوي والبري وكيفية معالجة حالات التصحر وبعد ذلك اخذ مصطلح الامن البيئي حيزاً واسع من الاهتمام الدولي وخاصة بعد زيادة المشاكل والاطار البيئية والتي بدأت تهدد الحياة على سطح الارض⁽⁴⁾

وللامن البيئي انواع والتي تربط بالعمليات الرئيسية التي لها تأثير كبير على المحيط الحياتي والذي له تأثير مباشر بالأنشطة الانسانية وان جميع فروع انواع الامن البيئي ركيزة لتهديدات البيئية كما موضح بالجدول (1)

جدول رقم (1) انواع الامن البيئي وقابلية الخطر في حالة انعدامه

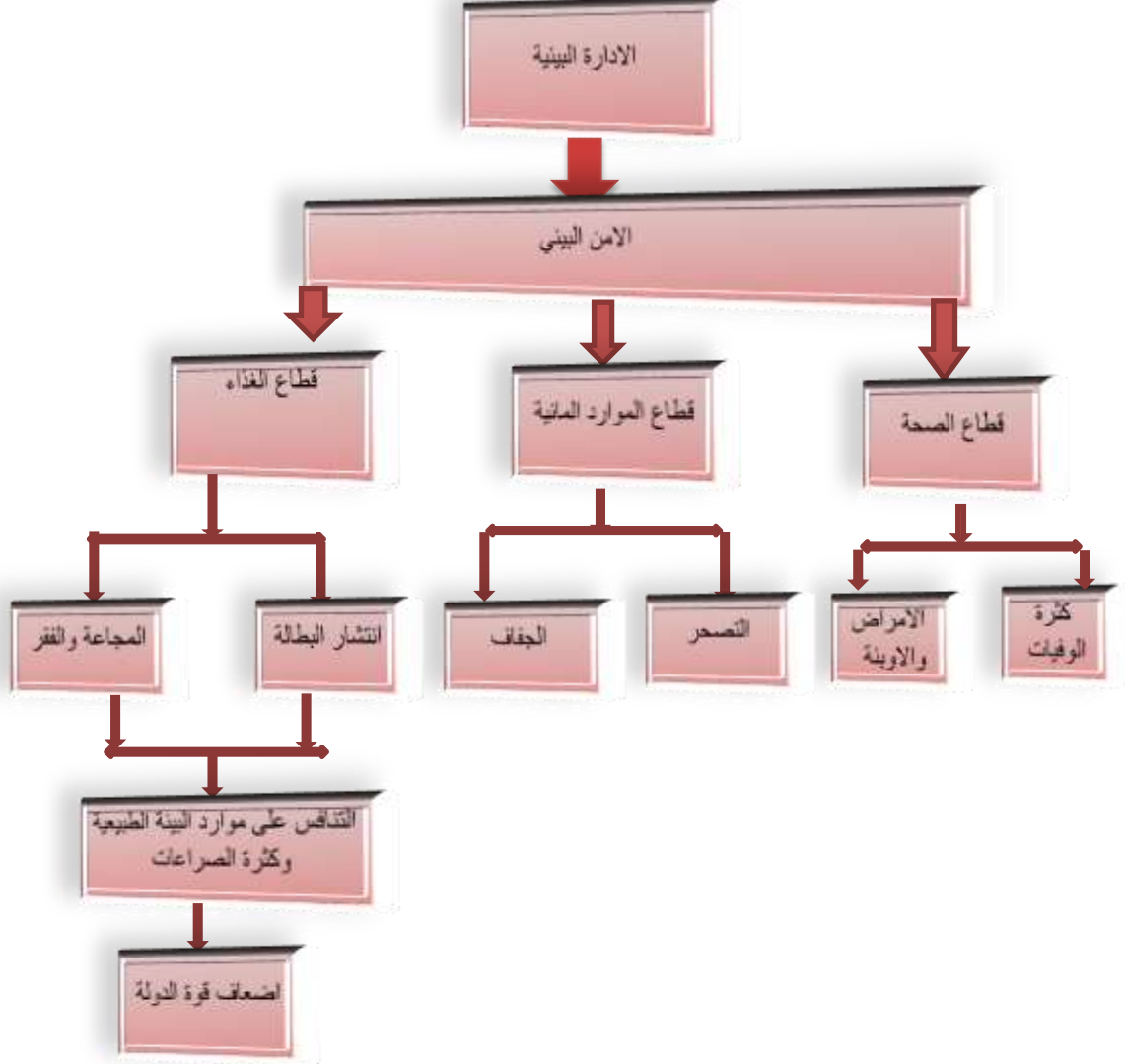
كيفية تحقيقه	قابلية التعرض للخطر	انواع الامن البيئي	
ضبط محددات الصحة المجتمعية	الامراض والابوئة الخطرة	الامن البيئي الصحي	1
ضبط الانشطة الاقتصادية	تدني مستوى المعيشة حد الفقر	الامن البيئي الاقتصادي	2
التوعية والتربية البيئية	الجهل والمرض والتخاف	الامن البيئي التثقيفي	3
ضبط اقتصاديات البيئة	الفجوات الغذائية والمجاعات	الامن البيئي الغذائي	4
ضبط جودة الصناعة	التلوث الهواء والابوئة	الامن البيئي الهوائي	5
توفير آليات رفع مستوى المعيشة	عدم استقرار السكان وحركتهم	الامن البيئي المجتمعي	6
ضبط استغلال ترشيد المياه	العجز المائي والندرة المائية	الامن البيئي المائي	7

المصدر : - ناهد ناصر داود فلمبان ، تحقيق الامن البيئي ، شبكة الأوكية ، جامعة الملك

عبدالعزیز - جدة ، المملكة العربية السعودية ، 2017 ص 13

لذلك يتوضح من الجدول ان الامن البيئي يكون المسيطر على كافة مفاصل الدولة حيث ان انعدام الامن البيئي يؤدي الى تهديد عدم استقرار الدولة حيث ان انواع الامن البيئي الانفة الذكر تعتبر الركيزة الاساسية للتهديدات البيئية . لذلك فان حماية البيئة وحماية مواردها الطبيعية من أولويات قيام الدولة حيث ان البيئة تعتبر من عناصر الثابتة لقوة الدولة السياسية.(1) فيجب الاهتمام بإدارة البيئة وحمايتها لأنها تعزز قوة الدولة وذلك من خلال الامن البيئي وقد اهتمت الدراسات الحديثة في الجغرافية السياسية لدراسة الامن البيئي لما له اهمية كبيرة باعتباره قسم من منظومة الامن الوطني الحديث. (2) لذلك فان الاهتمام بالإدارة البيئية ركن اساس ومهم في قوة الدولة لأنها اذا تحققت حماية البيئة اصبحت الدولة ذات قوة وسيادة اما اذا تدهورت البيئة فقد تؤدي الى اضعاف الدولة كما موضح بالشكل (3)

شكل رقم (3) أثر الادارة البيئية على الامن البيئي وقوة الدولة



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على علي ضاري محمد العبادي، الاستراتيجيات الوطنية للحد من آثار التغيرات المناخية وأثرها في تحقيق الأمن البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، كلية التربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية، 2020، ص59

الاستنتاجات

- 1- ان الادارة هي الخط الذي يفصل بين النجاح والفشل حيث ان الادارة الجيدة هي المسؤولة بالدرجة الرئيسية عن نجاح الامم وتقدمها ويعتمد ذلك بالاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية
- 2-تحقق الادارة الاهداف المرجوة من خلال ادارة عمليات الانتاج وجمع وتنظيم الموارد المتاحة وتوجيه القوى العاملة لتحقيق الاهداف بكفاءة وفعالية عالية وعند وجود ادارة رشيدة لا يكون هناك هدر للجهد والمال والوقت
- 3-تعمل الادارة بإنشاء هيكل منظم داخل الدولة وقدرتها على التكيف مع التغيرات الجديدة
- 4-تؤدي الادارة الفعالة الى تحسين الانتاج الاقتصادي مما يزيد رفاهية الناس وقوة الدولة

- 5- تشجع ممارسات الادارة البيئية في الدول الى مكافحة التلوث واتخاذ خطوات للسيطرة على التلوث و وضع استراتيجيات لمعالجة القضايا البيئية مثل الحد من ملوثات الهواء والتعامل مع النفايات بطريقة آمنة وفعالة حتى لا تضر بالبيئة
- 6- الاستخدام الامثل والفعال للموارد الطبيعية وتطور الدول بإدارة الموارد من خلال اقتراح تدابير معينة لاستخدام الامثل للموارد والحفاظ على الموارد

التوصيات

- 1- الالتزام بتطبيق نظم الادارة البيئية ومعايير الادارة البيئية التي صدرت من منظمة الايزو العالمية في مؤسسات الدولة كافة .
- 2- نشر الثقافة والتربية والوعي البيئي بين المواطنين للمحافظة على البيئة والحد من التلوث
- 3- استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة مثل استخدام الطاقة المتجددة للحد من التلوث و الحفاظ على البيئة
- 4- ضرورة الاهتمام الدول بالسياسات البيئية لإدارة الانشطة البيئية للحد من التلوث على الطبيعة وموارد الطبيعة والعمل بهذه السياسة .
- 5- الالتزام بتطبيق نظم الادارة البيئية ومعاييرها التي صدرت من منظمة الايزو العالمية في مؤسسات الدولة كافة
- الهوامش والمصادر

- 1 - احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الاول ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 2008 ، ص782-783
- 2- سعود بن محمد النمر و اخرون ، الإدارة العامة الاسس والوظائف و الاتجاهات الحديثة ، مطبعة الشقري ، الطبعة السابعة ، سنة 2013 ص4-5
- 3 - مسلم علاوي شبلي ، مبادئ الإدارة مفاهيم و اتجاهات ادارية معاصرة ، جامعة المعقل الاهلية/محافظة البصرة ، 2017 ، ص15
- 4- فاطمة بدر و معاذ الصباغ ، اساسيات الإدارة ، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية 2020 ، ص1-2
- 5- عمر محمد دره ، مدخل الى الإدارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، حلب – 2009 ، ص16-18
- 6 - فاطمة بدر ومعاذ الصباغ ، مصدر سابق ص2-3
- 7 - مسلم علاوي شبلي ، مصدر سابق ص14
- 8 - حرز الله محمد لخضر ، دور الاستراتيجية الحديثة لإدارة الموارد البشرية في مواجهة تحديات البيئة التنظيمية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة – ENICAB رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة _ كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الدراسية 2014-2015 ص19
- 9- محمد ثابت الكرعوي و مهند حميد كاظم ، لإدارة الحديثة وأثرها في تحسين الأداء المحلي في مجلس محافظة النجف الاشرف ، كلية الإدارة و الاقتصاد/جامعة الكوفة ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، المجلد 1 ، العدد 54 ، 2019 ص431
- 10- نورة بنت ابراهيم سلامة الزيد ، مصدر سابق ص68
- 11- خالد دياب ، مصدر سابق ص103
- 12- Prepared by the National Center for ، ISO14001 Guidance Manual ، Raymond Martin- Environmental Decision Oak Ridge National Laboratory Tennessee Valley Authority p58 ، 1998 ، University of Tennessee
- 13- فعيد لطيفة و يونس مراد ، الآليات الكلية والجزئية لإدارة البيئة ، مجلة البحوث في التشريعات البيئية العدد التاسع ، جوان ، 2017 ، بالمركز الجامعي تيبازة بجامعة جيجل ، ص524
- 14 - حسين السعدي ، علم البيئة ، 2002 ، مطبعة دار اليزوري ، ص347-348
- 15- اسماعيل الفزاز وعادل كوريل مصدر سابق ص28
- 16- فعيد لطيفة و يونس مراد ، مصدر سابق ص524

- 17 - لطيف عبد الكريم و كوراد فاطيمة ،نظم إدارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لخدمة الأبار -سوناطراك ، مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 07-العدد04/(ديسمبر 2019)ص33
- 18- داودي حسين ،مصدر سابق ، ص10
- 19 - اسماعيل الفزاز وعادل كوريل ،نظام الإدارة البيئية بموجب متطلبات مواصفة الايزو 14001:2004، عمان دار دجلة الطبعة الاولى 2016،ص30-31
- 20-اسماعيل الفزاز وعادل كوريل مصدر سابق ص 28
- 21- سحر قدوري عباس ، نظم الادارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية :دراسة تحليلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 6، المجلد 15 ، 2018 ، ص77
- 22- داودي حسين ،مصدر سابق ص-15
- 23- محمد لمين بن الطاهر و رشيد شعبان ،الإدارة البيئية كآلية لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين التوتة ،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ،المجلد 14/العدد03(2021)ص29-30
- 24- اميرة خلف الفتح ، الادارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة الى واقع التنمية المستدامة في العراق ، مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، المجلد 34 الجزء (A) العدد 4 2016 ص121-122
- 25- سراي أم السعد و بوقرة رباح ،الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصحية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 11/العدد02(2018)ص72
- 26- عبد العباس فضيخ الغريبي ، مصدر سابق ص42
- 27- رشيدة بوجحفة ، الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر ،مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ،المجلد الثاني – العدد4، ص117
- 28 - رشيدة بوجحفة ، مصدر سابق ، ص110
- 29- سامي حميد عباس الجميلي ، الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد الثاني ، 2008 ،ص5-6
- 30- فراس عبد الجبار عبدالله الربيعي ، قياس كفاءة الاداء الحكومي في العالم العربي بالاعتماد على التحليل الكمي ، مجلة ديالى ، العدد الخامس والخمسون ، 2012
- 31- عباس غالي الحديثي ، الايكولوجيا السياسية : حقل جغرافي جديد يتشكل ، مجلة الاستاذ ، العدد 204 ، المجلد الاول 2013 ، ص 281-282
- 32- فراس عبد الجبار الربيعي ، الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف و اثرها في تعزيز الأمن الوطني العراقي – دراسة في الجغرافية السياسية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة ديالى ،كلية التربية للعلوم الانسانية ،قسم الجغرافية ، ص67
- 33- سمر ابراهيم محمد ، اللاجئ البيئي من منظور الأمن الإنساني ،جامعة الأهرام الكندية ،مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية 2021 ص144
- 34 - علياء زكريا ، مصدر نفسه ص 8-9161
- 35- سماح عوايجية ،مصدر سابق،ص167
- 36 - احمد عبدالرحمن احمد ومحمد زكي جمعة ،ادارة البيئة والتنمية الزراعية ،جامعة الدول العربية ،المنطقة العربية للتنمية الزراعية ،البنك الدولي معهد التنمية الاقتصادية ،الخرطوم نوفمبر تشرين الثاني 1991ص5
- 37-عبدالعباس فضيخ الغريبي، مصدر سابق ص33
- 38-احمد السيد الدقن ،التحول من الإدارة البيئية الى الحوكمة البيئية نحو إطار قيمي و اجرائي للوصول الى التنمية المستدامة ،جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،مجلة العربية للإدارة 39،ع2-يونيو (حزيران)2019ص259
- 39- لورنس يحيى صالح ،إمكانية تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق (دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة)جامعة بغداد ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد السابع والسبعون/2009، ص169-170
- 40- عائشة بن حميدوش وخليصة بوخلط ، الامن البيئي ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم :الحقوق ،مذكر مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي رسالة ماجستير غير منشورة ،السنة الجامعية 2018/2017 ، ص6

- 41- نزار عوني اللبدي ،الامن البيئي وإدارة النفايات البيئية ، الطبعة الاولى ،دار دجلة ،2015ص 122-123
- 42- المصدر نفسه ،ص 8-9
- 43- فراس عبد الجبار الربيعي ،الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الاطراف واثرها في تعزيز الأمن الوطني العراقي دراسة في الجغرافية السياسية، مصدر سابق ،ص 64
- 44- بن قلووش نوال، مصدر سابق ص24
- 45- مصدر نفسه، ص33
- 46- فراس عبد الجبار الربيعي ،مصدر سابق ص64
- 47- محمد سالم ،القوة والسياسة الخارجية دراسة نظرية ،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد 2،العدد6، 2010،ص150
- 48- علي ضاري محمد العبادي ،مصدر سابق ، ص57